

عقوبة التزيف
في الفقه الإسلامي
والقانون الكويتي



أ. فيصل مطلق الزعبط المطيري^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾^(٣).

(*) باحث ماجستير شريعة إسلامية - كلية دار العلوم - جامعة المنيا.

(١) سورة آل عمران، آية (١٠٢).

(٢) سورة النساء، آية (١).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٧١-٧٠).

وبعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم،
وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.
أما بعد:

فهذا بحث في عقوبة التزيف والتقليد في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي، وهو جزء من
بحثي الذي يحمل عنوان: (جرائم التزيف والتقليد في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي)،
والذي تقدمت به إلى كلية دار العلوم بجامعة المنيا، لنيل درجة الماجستير في الشريعة
الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- ظهور العديد من الطرق الجديدة والمبتكرة لجرائم التزيف والتقليد، مما يستلزم
مجاهتها بتطور تشريعي يقنن أحكامها، ويوضح عقوباتها.
- ٢- إن الطرق الجديدة لجرائم التزيف والتقليد تحتوي على العديد من الإشكالات
الفقهية التي تحتاج إلى فصل القول فيها.
- ٣- الرغبة في إظهار حيوية الفقه الإسلامي وقدرته على مسايرة التطور والتقدم
المتلاحق والمستمر، وهذه الخصائص يتمتع بها كونه نابعاً من الشريعة الإسلامية
الصالحة لكل زمان ومكان.
- ٤- رغبتي في دراسة موضوع في الفقه الإسلامي بصورة مقارنة مع القانون
الكويتي.
- ٥- إن هذا الموضوع قريب من عمل الباحث، لذا فهو يفيد جداً في حياته
العملية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- ما مدى معرفة الفقه الإسلامي بجرائم التزيف والتقليد؟
- ٢- ما موقف الفقه الإسلامي من جرائم التزيف والتقليد؟
- ٣- ما أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الكويتي فيما يخص جرائم التزيف والتقليد؟

منهج البحث:

- سرت في كتابة هذا البحث وفق خطوات المنهج التالي:
- ١- تصوير المسائل المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها.
 - ٢- الاختصار في المسائل المجمع عليها على ذكر الحكم بدليله، مع توثيق الإجماع من كتب الفقه المعتمدة، ككتب النووي وابن قدامة وغيرهما.
 - ٣- إذا كانت المسألة خلافية فقد اتبعت فيها المنهج التالي:
 - أ) أذكر جميع الأقوال في المسألة، مع بيان من قال بها من أهل العلم.
 - ب) اقتصر على المذاهب الأربعة، بالإضافة إلى مذهب الظاهرية.
 - ج) وثقت قول كل مذهب من كتب أهل المذهب نفسه.
 - د) اجتهدت في استقصاء أدلة الأقوال، مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها.
 - ٤- توضيح رأي القانون الكويتي في كل مسألة من مسائل البحث.
 - ٥- ترتيب الأدلة بحيث يكون الكتاب الكريم أولاً، ثم السنة، ثم الإجماع، ثم المعقول، مع بيان وجه الدلالة من كل دليل إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
 - ٦- عقد المقارنات بين الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي في جميع مسائل البحث.
 - ٧- الاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصلية في كل مسألة بحسبها.

٨- ذكرت التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي لمصطلحات المسألة المراد بحثها، ويتضمن ذكر تعريفات العلماء مع شرح كل منها، إن اقتضى المقام ذلك.

٩- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف، وذلك بالنص على اسم السورة ورقم الآية داخلها.

١٠- خرجت الأحاديث والآثار وفق المنهج التالي:

(أ) بيان من أخرج الحديث أو الأثر الوارد في البحث.

(ب) الإحالة إلى مصدر الحديث، أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر، إن كان مذكوراً في المصدر.

(ج) إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أكتفي بتخريجه منهما، وإن لم يكن في أي منهما فإنني أخرجه من المصادر الأخرى المعتمدة، مع بيان درجته قدر الإمكان.

١١- عزوت نصوص العلماء وآراءهم إلى كتبهم مباشرة، ولم ألتجأ للعزو بالواسطة إلا عند تعذر الوصول إلى الأصل، وفي هذه الحالة أذكر أقدم الكتب التي تعد واسطة في توثيق النص، أو الرأي.

١٢- ترجمت الأعلام الواردة في البحث لمزيد من الفائدة، بتراجم مختصرة.

١٣- وثقت نسبة الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

١٤- وثقت المعاني اللغوية من معاجم اللغة بالمادة، ثم الجزء والصفحة.

١٥- أحلت إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص بذكر اسمه والجزء والصفحة.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وقائمة المراجع.

أما المقدمة فتتضمن خطبة البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، ومنهجه، وخطة

تقسيم فصوله ومباحثه.

المبحث الأول: تعريف التزيف والتقليد.

المبحث الثاني: حكم التزيف في الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث: حكم التزيف في القانون الكويتي.

المبحث الرابع: حكم التقليد في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي.

الخاتمة وفيها بيان النتائج.

قائمة المراجع.

والله ولي التوفيق

الباحث

المبحث الأول

تعريف التزييف والتقليد

المطلب الأول: تعريف التزييف في اللغة والاصطلاح:

الفرع الأول: تحديد معنى التزييف في اللغة:

التزييف لغة: مصدر الفعل الثلاثي المزيذ بالتضعيف (زَيَّفَ)، ومعناه يدور حول غش الشيء، أو بيان زيفه، يقال: زَيَّفَ النقود وغيرها: عملها مغشوشة، وأظهر زيفها وغشها. ويقال: زيفها عليه، وزيف قوله أو رأيه: فَنَدَه وأظهر باطله، وزيف فلاناً: صَغَّرَه وحَقَّرَه، جمع الزيف: وهو ما يرده بيت المال من الدراهم بسبب غش في لوْنها أو صفتها أو هيئتها، وهي المطلية بالزئبق المعقود بمزاوجة الكبريت، وتسك بقدر الجيدة لتلبس بها. وقيل: أصل التزييف تمييز الرائج من الزائف، ثم استعمل في الرد والإبطال^(١).

الفرع الثاني: تحديد معنى التزييف في الاصطلاح الفقهي:

لم يرد تعريف مصطلح التزييف عند الفقهاء القدامى، كما أنهم لم يعقدوا له باباً معيناً في الكتب الفقهية، وإنما يرد التزييف عَرَضاً في كلامهم أثناء تناولهم أحكام بعض الأبواب مثل زكاة النقدين أو البيوع أو الصرف أو الربا، وكلامهم عن التزييف في هذه الأبواب منصبٌّ على تزييف الدراهم أو الدينارين المتداولة في المعاملات الخاصة بهذه الأبواب، وقد ورد في كتب الفقه بضعة مصطلحات قريبة من مصطلح التزييف، وهي:

١ - النبهرج: وهي الدراهم التي فضتها رديئة، وقيل: التي فيها الغلبة للفضة. وقيل:

(١) انظر: المصباح المنير، للفيومي (ص ٢٦١)، لسان العرب لابن منظور (٩/١٤٢)، المعجم الوسيط (ص ٤٠٩)، تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي (٢٣/٤١٣).

هي التي تضرب من غير دار السلطان.

٢- الستوقة ما يغلب عليها الغش.

٣- الزيوف: الدراهم المغشوشة. وقيل: الزيوف ما زيفه بيت المال^(١).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف اصطلاحى لتزييف النقود، فإنه يمكننا تعريف هذه الجريمة بأنها:

"تغيير يحدث في العملة - سواء أكانت عملة صحيحة أم عملة مقومة أم معتبرة بين الناس - لجعلها مضاهية للعملة المتداولة".

شرح محترزات التعريف:

التغيير: هو إبدال الشيء، أي جعله غير ما كان عليه^(٢).

يحدث: أي أن ذلك التغيير يكون باستحداث شيء لم يكن قائماً، بفعل مؤثر خارجي، بقصد تزييف العملة وإظهارها في صورة العملة الجيدة.

عملة: هي ما تعامل به الناس، سواء أكانت عملة معدنية، أم عملة ورقية، أم أي عملة يتعارف الناس على التعامل بها.

صحيحة: أي من النقدين الذهب والفضة، وهي الخالية من الشوائب.

مقومة أم معتبرة: أي ما يقوم مقام الذهب والفضة، أو ما تعارف الناس في عصر من العصور على أن لها قيمة مثل الأوراق النقدية؛ التي يتوافر فيها سهولة الحمل من خفة وزن وسهولة التنقل بها.

مضاهية: مماثلة ومشاكلة، جاء في القاموس المحيط^(٣): ضاهاه: شاكله وشابهه، ويدل على أن فعل الفاعل يشتمل على قدر من الحذق والمهارة، لدرجة إخراج النقد

(١) انظر: البناية شرح الهداية للعيني (٧٢/٩)، والبحر الرائق لابن نجيم (٢٩٨/٥).

(٢) انظر: التعريفات، للجرجاني (ص ٨٧).

(٣) القاموس المحيط، للفيروزآبادي (١٦١٢).

المزيف في صورة تماثل، وتضاهي النقد المعتمد في التعامل والمصرح به فيها من المشاركة والمماثلة التي قد تنطلي على العامة.

المطلب الثاني: تعريف التقليد لغة واصطلاحاً وقانوناً:

التقليد في اللغة: يطلق على معانٍ^(١) عديدة، منها: المحاكاة في الفعل^(٢)، ومنها: لي الحديد الدقيقة على مثلها، وجعل القلادة في العنق، قال ابن منظور: (وكل ما لوي على شيء، فقد قلد. وسوار مقلود، وهو ذو قلبين ملوين). والقلد: لي الشيء على الشيء؛ وسوار مقلود وقلد: ملوي، ومنه تقليد الولاة الأعمال، كأنه جعل الولاية في أعناقهم^(٣)، وتقلدت الأمر وقلد فلان فلانا: عمل تقليداً.

أما اصطلاحاً:

فبعد طول بحث في كتب الفقه الإسلامي لم أظفر بتعريف للتقليد بالمعنى المراد في هذا البحث، والذي هو: محاكاة الصناعات والمخترعات والأعمال الفنية، وإنما اقتصر تناول الفقهاء لمصطلح التقليد على معنى اتباع قول الغير بغير حجة^(٤)، وهو المصطلح المقابل لمصطلح الاجتهاد.

وقد أشارت الموسوعة الفقهية الكويتية إلى أن التقليد يستعمل في العصور المتأخرة بمعنى المحاكاة في الفعل، وبمعنى التزييف، أي صناعة شيء طبقاً للأصل المقلد. وكلا المعنيين مأخوذ من التقليد للمجتهدين؛ لأن المقلد يفعل مثل فعل المقلد دون أن يدري وجهه. والأمر التقليدي: ما يفعل اتباعاً لما كان قبل، لا بناء على فكر الفاعل نفسه، وخلافه الأمر المبتدع^(٥).

(١) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس ١٩/٥، تهذيب اللغة، للأزهري ٤٧/٩، مادة (قلد).

(٢) المعجم الوسيط ٧٥٤/٢.

(٣) المصباح المنير (ص ٥٤٧).

(٤) تيسير التحرير ٢٤١/٤.

(٥) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣/١٠٤-١٠٥).

تعريف التقليد قانوناً:

خلا القانون الكويتي من وضع تعريف واضح لمصطلح التقليد، مما يستوجب أن نلجأ إلى الفقه القانوني للوقوف على الطبيعة المحددة لهذا المصطلح وتمييزه عن غيره من المصطلحات التي قد تتشابه معه، أو تتداخل في معناه.

والتقليد يعني: صنع شيء جديد أخف قيمة من الشيء القديم، ومشابه له، وذلك بقصد المنفعة الناتجة عن الفرق الحاصل ما بين الشئين المشار إليهما، وهذا ما يصح بقضايا النقود المعدنية، حيث يكون تقليد النقود بضرب نقود مشابهة لها، لكن أدنى منها قيمة.

كما ينسحب موضوع التقليد على صنع أختام الدولة أو الهيئات الرسمية، أو صنع إشارات رسمية غيرها لاستعمالها موضع الأختام والإشارات الرسمية والاستحصال على النفع من وراء ذلك^(١).

وعرفه فقهاء القانون بأنه: كل فعل عمد إيجابي ينصب على سلعة معينة، أو خدمة، ويكون مخالفاً للقواعد المقررة في التشريع، أو من أصول البضاعة متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدتها، أو ثمنها بشرط عدم علم المتعامل الآخر به^(٢).

ومن هذا التعريف يتضح أن التقليد هو: اصطناع شيء كاذب على نسق شيء صحيح، ولا يشترط في الشيء المقلد أن يكون مشابهاً تماماً للشيء الصحيح، بحيث ينخدع به الفاحص المدقق، وإنما يكفي أن يصل التشابه إلى درجة يكون من شأنها خداع الجمهور، والعبرة في تقدير توافر التقليد هي بأوجه الشبه بين الشيء المقلد والشيء الصحيح.

(١) وذلك مثل تقليد الطوابع البريدية، وطوابع وزارة المالية.

(٢) جرائم التزييف والتزوير، للدكتور رعوف عبيد، دار الفكر العربي - القاهرة، (١٩٧٨م)، (ص ٦٧).

المبحث الثاني

حكم التزييف والتقليد في الفقه الإسلامي

التزييف والتقليد نوعان من أنواع الغش والكذب والاحتيال، وكلها أخلاق مذمومة في الإسلام، وقد اتفق الفقهاء على أن الغش حرام، سواء كان بالقول أو بالفعل^(١).

وتحريم الغش ثابت في الكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: من القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)^(٢).

ووجه الدلالة من الآية: أنه سبحانه نهي عن أكل المال بالباطل، والباطل يشمل جميع التصرفات التي تخالف الشرع، وكل من أخذ مال غيره بالغش فقد أكله بالباطل، فيكون محرماً^(٣).

٢- وقوله تعالى: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ)^(٤).

ووجه الدلالة من الآية: أن البخس هو النقص بالتعيب والتزهد، أو المخادعة عن القيمة، أو الاحتيال في التزيد في الكيل أو النقصان منه...^(٥).

والغش داخل في هذا كله ومنهي عنه ضمناً، والنهي يقتضي التحريم.

ثانياً: من السنة النبوية المطهرة:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ مرَّ على صُبرة طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» فقال: أصابته السماء يا رسول الله، فقال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟! مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٩٨/٤)، المقدمات الممهدة، لابن رشد (٤٢٩/٥)، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٣٨٩/٤)، المغني لابن قدامة (٢٢٥/٦)، المحلى لابن حزم (٢٢٠/٩).

(٢) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٨).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٩٦-٩٧)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٥/٢).

(٤) سورة الأعراف، الآية رقم (٨٥).

(٥) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٧٨٨/٢).

مني»^(١).

وجه الدلالة من الحديث: وأنه صريح في تحريم الغش، وفيه أن الغاش مخالفٌ لسنة النبي ﷺ، وفيه نفي للإيمان الكامل^(٢).

١- قول رسول الله ﷺ لأصحابه: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟». قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين». وكان متكئاً ثم جلس، ثم قال: «ألا وقول الزور». فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت^(٣).

٢- قوله ﷺ: «عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً. وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار. وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»^(٤).

٣- ومنها قوله ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان»^(٥).

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة:

حرم النبي ﷺ قول الزور، ولا شك أن التزيف والتزوير مبنيان على قول الزور،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (من غشنا فليس منا)، (٩٩/١)، حديث رقم (١٠٢).

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (١٦٧/٨)، تحفة الأحوذى، للمباركفوري (٥٤٤/٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور (٩٣٩/٢)، حديث رقم (٢٥١١)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (٩١/١)، حديث رقم (٨٧). واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ وما ينهى عن الكذب (٢٢٦١/٥)، حديث رقم (٥٧٤٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب علامات المنافق (٢١/١)، حديث رقم (٣٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق (٧٨/١)، حديث رقم (٥٨). ولفظهما واحد.

حيث يقوم صاحب العملة المزيفة بالكذب والتدليس وقول مخالف للحقيقة، وهذا كله نتائج قول الزور .

٤- عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لأصحاب الكيل والميزان: «إنكم وليتم أمراً هلكت فيه الأمم السالفة قبلكم»^(١).

٥- عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^(٢) فقال: "من أوفى على يده في الكيل والميزان، والله يعلم صحة نيته بالوفاء فيهما، لم يؤاخذ". وذلك تأويل ﴿وُسْعَهَا﴾^(٣).

ثالثاً: من الإجماع:

قلت: ونقل الإجماع على تحريم الغش غير واحد من العلماء، ولم يخالف في ذلك أحد قط.

ومن ذلك ما جاء في حاشية الخرشي: «وهو حرام بالإجماع، لخبر «من غشنا فليس منا»، أي ليس على سنتنا ولا على هدينا»^(٤).

وقال الشوكاني: «وهو - الغش - مجمع على تحريمه»^(٥).

بل بيّن العلماء أن من استحلّ الغش فهو كافر، ومن ذلك ما ذكره ابن رشد: «... فمن غش المسلمين مستحلاً لذلك... فهو كافر حلال الدم يستتاب فإن تاب وإلا

(١) أخرجه الترمذي في جامعه: كتاب البيوع، باب ما جاء في المكيال والميزان (٥٢١/٣)، حديث رقم (١٢١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب السلم، باب ترك التطفيف في الكيل (٣٢/٦)، حديث رقم (١٠٩٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٢١٤/١١)، حديث رقم (١١٥٣٥)، واللفظ للطبراني. وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حسين بن قيس، وحسين بن قيس يضعف في الحديث، وقد روي هذا بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٥٢.

(٣) أخرجه ابن مردويه في تفسيره؛ كما في تفسير ابن كثير (١٩١/٢)، وضعف إسناده السيوطي في الإتيان (٥٠٩/٢).

(٤) انظر: حاشية الخرشي (٥٥/٥).

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٥٤/٥).

قُتل»^(١).

٧- وعن عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- قال: "هَي رسول الله ﷺ أن تكسر سكة^(٢) المسلمين الجائزة بينهم، إلا من بأس^(٣)".

وجه الدلالة من الحديث: أن فيه النهي عن إفساد العملة المتداولة إلا لضرورة تقتضي ذلك، كأن تكون زيوفاً. وفي معنى كسر الدراهم: كسر الدنانير والفلوس التي عليها سكة الإمام، لا سيما إذا كان التعامل بذلك جارياً بين المسلمين كثيراً.

والحكمة في النهي: تكمن فيما في الكسر من الضرر بإضاعة المال؛ لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بها.

وقال ابن رسلان: لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله، وأخرج غيرها- جاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسبكها لإخراج الفضة التي فيها، وقد يحصل في سبكها وكسرها ربح كثير لفاعله^(٤). انتهى.

وقد تعقب الشوكاني هذا الرأي بقوله: «ولا يخفى أن الشارع لم يأذن في الكسر إلا إذا كان بها بأس، ومجرد الإبدال لنفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس، فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي»^(٥).

وقال أبو العباس بن سريج: إنهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير

(١) انظر: المقدمات الممهدة، لابن رشد الجد (٤٢٩/٥).

(٢) هي الدنانير والدراهم المضروبة، يسمى كل واحد منهما سكة؛ لأنه طبع بالحديده واسمها السكة والسك. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣٨٤/٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الإجارة، باب في كسر الدراهم (٢٧١/٣)، حديث رقم (٣٤٤٩)، وابن ماجه في سننه: كتاب، باب النهي عن كسر الدراهم والدنانير (٧٦١/٢)، حديث رقم (٢٢٦٣)، والحاكم في المستدرک: كتاب البيوع (٣٦/٢)، حديث رقم (٢٢٣٣)، والإمام أحمد في المسند (٤١٩/٣)، حديث رقم (١٥٤٩٥). واللفظ لأبي داود. والحديث ضعفه ابن حبان في تخريج إحياء علوم الدين للعراقي (٥٢٩/١).

(٤) نقله عنه العظيم آبادي في عون المعبود (٢٢٩/٩).

(٥) نيل الأوطار، للشوكاني (٣٣٩/٥).

بالمقراض، ويخرجونهما عن السعر الذي يأخذونهما به، ويجمعون من تلك القراضه شيئا كثيرا بالسبك - كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها - وهذه الفعله هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾^(١) فقالوا: أتنهانا أن نفعل في أموالنا؟ يعني الدراهم والدنانير ما نشاء من القرض، ولم ينتهوا عن ذلك فأخذهم الصيحة^(٢).

ومن باب أولى يقصد بالسكة الحديد هي التي يطبع عليها الدراهم، وهنا ورد النهي عن كسر الدراهم المضروبة على السكة؛ لأن الناس الذين يقومون بالغش كانوا يأخذون منها بالمقراض تنقيصاً لها حتى يستفيدوا من القراضه؛ لأنها كانت في صدر الإسلام عدلاً لا وزناً، فكان الفساد الذي يدخل عليها من تضييع المال، والله أعلم.

٢- وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه: الفضة بالفضة وزناً بوزن، والذهب بالذهب وزناً بوزن، وأما رجل زافت عليه ورقه، فلا يخرج يحالف الناس عليها أنها طيوب، ولكن ليقل: من يبيعي بهذه الزيوف سحق ثوب^(٣).

وجه الدلالة من الأثر:

أن فيه النهي عن التعامل بالدراهم المزيفة بدون أن يبين حالها من الزيف.

رابعاً: المعقول:

وأما المعقول في تحريم التزوير والتزييف، فإن الحياة مبنية على نظام وضعه الله لعباده، وما كان على خلافه فهو مردود، ليس لأنه نظام محكم في ذاته فحسب، بل إن العقل أيضاً لا يعقله؛ ففاقد البصر لا يمكن تصديقه إذا قال: إنه يرى كسوف الشمس،

(١) سورة الأعراف، من الآية ٨٥.

(٢) نيل الأوطار، للشوكاني (٣٣٨/٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: كتاب البيوع، باب فساد البيع إذا لم يكن النقد جيداً وهل يشتري بنقد غير جيد، (٢٢٥/٨)، حديث رقم (١٤٩٨٣).

أو خسوف القمر، أو رؤية الهلال، والأصم لا يمكن قبول شهادته إذا قال: إنه سمع شخصاً يقول كذا أو كذا، والشاهد لا تقبل شهادته إذا قال: إنه سمع الأبكم يتكلم، أو قال: إنه رأى وقوع جريمة، وهو قد كان غائباً في الوقت الذي حدث فيه هذه الجريمة، فهذه أمور عقلية لا يختلف فيها أحد، وهذا كله منطبق على التزيف والتزوير؛ لأن فيه كذباً وتدليساً وغشاً وأكل أموال الناس بالباطل، وإلحاق الضرر بالناس؛ ولذا يقاس عليها الاشتراك في نفس علة التحريم؛ لأن شهادة الزور بالكلام بينما التزوير بالفعل كمحاكاة الخطوط أو النقود بقصد إثبات الباطل.

خامساً: آراء الفقهاء في حكم تزيف العملة:

اتفقت كلمة الفقهاء على حرمة تزيف العملة؛ لما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية تضر بمصالح المصالح، وقد اتخذ هذا الاتفاق منهم مسلكين:

المسلك الأول: اتفقهم على أن ضرب العملة من اختصاصات الإمام، ليس لأحد من أفراد الرعية الحق في سك العملة بدون إذن الإمام:

١- حيث ذكر البلاذري أن عمر بن عبد العزيز أتي برجل يضرب على غير سكة السلطان، فعاقبه وسجنه، وأخذ حديده فطرحه في النار^(١).

٢- وحكى البلاذري أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده، ثم ترك ذلك وعاقبه، قال المطلب بن عبد الله بن حنطب: فرأيت من بالمدينة من شيوخنا حسنوا ذلك من فعله^(٢).

٣- وجاء في الفتاوى الهندية: "يكره ضرب الدراهم في غير دار الضرب"^(٣).

٤- وقال الإمام النووي: "يكره للرعية ضرب الدراهم، وإن كانت خالصة؛ لأن

(١) فتوح البلدان للبلاذري (ص ٤٥٥).

(٢) فتوح البلدان للبلاذري (ص ٤٥٥).

(٣) الفتاوى الهندية (٢١٥/٣).

ضرب الدراهم من شأن الإمام" (١).

٥- وقال الإمام أحمد في رواية جعفر بن محمد: لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام (٢).

المسلك الثاني: كراهة الفقهاء ضرب الدراهم المغشوشة:

قال الإمام النووي: "قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة".

وقد استدلل الفقهاء لهذه الكراهة بالأدلة التالية:

١- قوله ﷺ: "من غشنا فليس منا" (٣).

٢- إن في غش الدراهم إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار، وانقطاع الأجلاب، وغير ذلك من المفاسد (٤).

سادساً: أثر التزيف والتزوير على المال.

فعل التزيف والتزوير فساد يدخل على المال بسبب الطريقة الخفية التي يستخدمها أولئك المجرمون من أجل تحقيق مآربهم الدنيئة، وقد أمرنا الله بأكل المال بالحق وليس الباطل، وطريقة التزيف والتزوير طريقة باطلة؛ لما فيها من غش يصعب على الفرد كشفه.

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/٢٥٨).

(٢) الفروع لابن مفلح (٢/٣٤٥)، المبدع شرح المقنع، لابن مفلح (٢/٣٦٦)، كشف القناع، لمنصور البهوتي (٢/٢٣٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (من غشنا فليس منا)، (١/٩٩)، حديث رقم (١٠٢).

(٤) المجموع شرح المذهب، للنووي (٢/٣٧٥).

المبحث الثالث

حكم التزييف في القانون الكويتي

جرم قانون الجزاء الكويتي التزييف، وشن العقوبات المشددة الرادعة لأصحاب النفوس الضعيفة ممن تسول لهم نفوسهم العبث بأمن البلاد من خلال التلاعب في العملة النقدية، بغية تحقيق مكاسب سريعة بأقل مجهود.

فقد نصت المادة (٢٦٣) من قانون الجزاء الكويتي على تجريم تزوير عملة النقد الورقية، بقولها: "كل من قلد أوراق النقد بأن صنع ورقة تشبه أوراق النقد الصحيحة، أو زورها بأن أدخل على ورقة نقد صحيحة تغييراً أياً كان، وذلك بقصد استعمال الورقة المقلدة أو المزورة في التداول، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تتجاوز خمسة عشر ألف دينار".

وهذا التجريم منصب على من يقوم بفعل التزييف من خلال العبث بمحتويات الورقة النقدية، أما من يروج هذه العملة المزيفة أو يدخلها للبلاد، فقد خصص لها المقتن الكويتي نص المادة (٢٦٤) من قانون الجزاء التي تنص على أن (كل من استعمل أو تداول أو روج على أي نحو كان، أو أدخل في البلاد، ورقة نقد مقلدة أو مزورة، مع علمه بتقليدها أو بتزويرها، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار).

ولا يقتصر التجريم على القيام بتزييف العملة أو تزويجها، وإنما يمتد ليشمل حيازة الآلات والأوراق، وكل ما من شأنه أن يخصص في تزييف العملة، وهو ما نصت عليه المادة (٢٦٥) من قانون الجزاء الكويتي بقولها: (كل من صنع أو ساهم في صناعة، أو قام بإصلاح، أو أدخل في الكويت، آلة أو أداة أو ورقة أو مادة أياً كانت، تستعمل في تقليد الأوراق النقدية أو تزويرها، وهو عالم باحتمال استعمالها في ذلك، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تتجاوز سبعة آلاف دينار).

وإذا كان المقنن الكويتي قد شمل بحمايته العملة النقدية الورقية، فإنه قد وسع من نطاق هذه الحماية لتشمل جميع المسكوكات النقدية التي خصها المقنن الكويتي بأحكام بمفردها، فنص في المادة (٢٦٨) على أن (كل من قلد المسكوكات بأن صنع مسكوكا يشبه المسكوكات الصحيحة، أو زورها بأن أنقص قيمتها المعدنية بوساطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك، أو طلاها بطلاء يجعلها شبيهة بمسكوك أكبر منها قيمة، وهو قاصد أن تستعمل في التداول باعتبارها مسكوكات صحيحة، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار). وتولت المادة السابقة تعريف المسكوكات بقولها: (ويعد مسكوكا كل معدن أصدرته حكومة الكويت أو حكومة أجنبية، وأعطته شكلا خاصا، وطرحته في التداول باعتباره نقدا).

وكما يعاقب القانون الكويتي على تزيف المسكوكات النقدية، فإنه يعاقب أيضا على تزويرها، أو إدخالها إلى الأراضي الكويتية بقوله في المادة (٢٦٩): (كل من روج مسكوكات مزيفة على النحو المبين في المادة السابقة، وكل من استعملها على أي نحو كان، أو أدخلها في البلاد، وهو عالم بتزيفها، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين).

ولا يعني من التجريم أن يكون حائز المسكوكات المزيفة معتقدا أنها صحيحة ساعة أخذها، وهو ما نصت عليه المادة (٢٧٠) من قانون الجزاء الكويتي بقولها: (كل من أخذ مسكوكات مزيفة معتقدا أنها صحيحة، ثم تعامل بها بعد أن علم بتزيفها، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة أمثال المسكوكات المتعامل بها، على ألا تقل الغرامة بأي حال عن عشرة دنائير).

المبحث الرابع

حكم التقليد في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي

سبق أن قلت: إن تقليد السلع والمخترعات والمؤلفات والأعمال الفنية، فيه اعتداء على حق المؤلف المالي والأدبي، وانتقاص من الأرباح التي كان ييغها من مؤلفه هذا، الذي قد يكون أنفق عليه الكثير من الوقت والجهد والمال، والكلام على حكم التقليد في الفقه الإسلامي يستلزم التعرض لمسألة (حكم أخذ عوض مالي على التصنيف)، وهو ما سوف نتناوله فيما يلي:

المطلب الأول: هل يجوز أخذ عوض مالي على المصنف؟

لم تكن هذه المسألة مثار بحث لدى المتقدمين من العلماء باستثناء ما سنورده من إشارات قريبة من أصلها.. فصناعة الكتاب واحتراف التأليف لم تشهد يوماً مثل ما آلت إليه في هذا العصر من ازدهار تجاري فاجأ الفقه الإسلامي بأنماط من الحقوق والتصرفات أدت إلى اختلاف نظر الفقهاء بخصوص الاعتياض عن المصنف إلى رأيين بارزين: رأي المنع، ورأي الإباحة.

أدلة المانعين من أخذ العوض على التصنيف:

ذهب المانعون لأخذ العوض عن المصنف إلى الاستدلال بجملته من الأدلة، أهمها:

الدليل الأول: أن امتناع المؤلف عن نشر مصنّفه إلا بمقابل مالي نظير إتاحة العلم للعامة هو من قبيل كتمان العلم، الذي ورد فيه الوعيد الشديد في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: "من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار"^(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ٣/٣٢١، حديث (٣٦٥٨)، والترمذي في سننه: كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كتمان العلم، (٢٩/٥)، حديث (٢٦٤٩)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه في سننه: المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه، =

ونوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا خلاف في أن الأورع والأسلم للخروج من الخلاف ترك أخذ العوض عن المصنفات الشرعية؛ لأن الأصل فيها أن تكون حسبة لله، وفي ذلك يقول الدكتور بكر أبو زيد: "الأولى للعالم المسلم إذا لم تدعه حاجة ألا يأخذ عوضاً عن مؤلفاته في أمور الشرع، فإن دعتة حاجة أخذ بقدرها، ومن أغناه الله فالأولى له التعفف عن ذلك، وقد كان جماعة من العلماء المعاصرين لا يأخذون عوضاً عن مؤلفاتهم منهم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - وكان يزجر عن ذلك، ومن قوله: "لا أتاجر في البيان لكتاب الله تعالى، وما أظن أحدكم يجترئ على كتابي فيبيعه، فأدعو ألا تصييه الدعوة، هكذا شافهني وأنا بجانبه في المسجد النبوي الشريف... ومنهم الشيخ محمد إلحاق - رحمه الله - كما في ترجمته، وقد أدركت عدداً من علماء نجد كذلك"^(١).

الوجه الثاني: أننا إذا سلمنا بصحة قياس التأليف الشرعي على القربات، إلا أن في الأمر بعداً جديداً يرجح جواز أخذ العوض، وفي ذلك يقول الشيخ القرضاوي: "فلا شك في أن الأولى والأورع والأفضل ألا يأخذ الإنسان أي مقابل بالنسبة لحقوق التأليف، ولكن مرتبة الفضل شيء، ومرتبة العدل شيء آخر.. صحيح أن أئمتنا السابقين ما كانوا ليحيزوا مثل هذا أو بعضهم؛ لأنهم اختلفوا في كثير من الأمور، فبعضهم قبل جوائز السلطان، وبعضهم لم يقبل، وبعضهم عاش حياة مرهفة، وبعضهم

= (١٩٦/١)، حديث (٢٦١)، وأبو يعلى في مسنده ٤/٤٥٨، حديث (٢٥٨٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٣/١): رجال أبي يعلى رجال الصحيح. وأخرجه أحمد في المسند (٢٦٣/٢)، حديث (٧٥٦١)، والطبراني في الأوسط (٣٣٥/٣)، حديث (٣٣٢٢)، والحاكم في المستدرک (١٨١/١)، حديث (٣٤٤)، وقال: صحيح على شرط الشيخين.
(١) ملكية التأليف، د. بكر أبو زيد (ص ٢٠٧) بتصرف يسير.

عاش حياة خشنة... وأنا أوافق القول بقياس هذا الأمر على ما اختلف فيه من قضية الأذان والإمامة والخطابة والوعظ والتدريس، فهذه اختلف فيها من قبل، وكثير ممن منعوها قديماً أجازوها في العصور المتأخرة منهم الحنفية، فائمة المذهب ومشايخه السابقون منعوها ثم جاء المتأخرون فأجازوها حفظاً لمصلحة المسلمين، وهذه شبيهة بها... وأذكر هنا كلمة للإمام أبي محمد بن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة حينما اتخذ في بيته - في الأطراف على ما يبدو كلباً للحراسة، ف قيل له: أتتخذ كلباً وقد كرهه مالك؟ فقال: لو كان مالك في زماننا لاتخذ أسداً ضارياً^(١).

وعلى كل حال فلا مندوحة من الرجوع إلى أصل الخلاف وتلخيصه في أن أكثر العلماء المتقدمين منعوا أخذ العوض على القربات^(٢)، وقال بجوازه جماعة منهم الإمام الشافعي والإمام أحمد في أحد قوليه، وأغلب المالكية والمتأخرون من الحنفية، يقول

(١) انظر: تعليق الشيخ القرضاوي على بحوث الدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي (الحقوق المعنوية وبيع الاسم التجاري والتراخيص) مجلة المجمع العدد الخامس (٣/ ٤٢ ٢٥) ١٩٨٨ م.
(٢) وملخص الخلاف في هذه المسألة أن العلماء اختلفوا فيها على أربعة أقوال: القول الأول: يجوز أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية، ذلك للضرورة والحاجة وهذا قال متأخر الحنفية وعليه الفتوى، وهو وجه في المذهب عند الشافعية، وقول عند الحنابلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
القول الثاني: يجوز مطلقاً أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية. وهذا قال بعض المالكية، وبه قال الشافعية بشرط تعيين المتعلم وما يتعلمه من مسائل مضبوطة يعلمها له، وهو قول الحنابلة، قال المرداوي "وهو الصحيح" وبه قال الظاهرية.
القول الثالث: لا يجوز مطلقاً أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية. وهذا قال متقدمو الحنفية، وهو المشهور من المذهب عند الحنابلة.

القول الرابع: يكره أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية. وهذا قال المالكية في المعتمد عندهم.
وسبب الخلاف يرجع سبب الخلاف عند الفقهاء في حكم أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية هو نفسه سبب الخلاف الذي تقدم ذكره في حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم.
انظر: المبسوط للسرخسي ٣٧/١٦، تبين الحقائق للزيلعي ١٢٥/٥، مجموعة رسائل ابن عابدين ١/١٦١، والمدونة للإمام مالك ٤٢٩/٤، والتاج والإكليل للمواق ٤١٨/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٤/١٨، وروضة الطالبين للنووي ٥/٢١٨٨، ومغني المحتاج للشربيني ٢/٣٤٤، والإنصاف للمرداوي ٦/٤٦، وكشاف القناع للبهوتي ٤/١٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/٢٠٥-٢٠٧.

محمد الحبيب ابن الخوجه (الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي): "فإذا اعتمدنا ما ذهب إليه المالكية وأحد قولي الإمام أحمد وفتوى أهل بلخ من الحنفية، وراعيينا العادة والعرف وما عليه الناس في هذا الزمان قلنا: بوجوب إعطاء الناشر للمؤلف حقه، وأن في امتناعه من ذلك إثما لما فيه من السحت ومن أكل أموال الناس بالباطل"^(١).

وأما القول بأن منع الاستفادة من المصنفات يعد من قبيل كتم العلم المتوعد عليه بالعذاب في الآخرة، فأجيب عليه بأربعة أوجه

الأول: أن الحديث نص على منع الكتمان لا المعاوضة "من كتم علما" وأصل النزاع ليس في كتمان العلم بل في نشره أساسا.. لكن بعوض أم لا؟

الثاني: أن تحريم الكتمان لا يترتب عليه نفي المالية، بل هو يستلزمها، ونظير ذلك في احتكار السوق أن الفقهاء أجمعوا على بيع المادة المحتكرة بأثمان تنصف البائع والمشتري معا، (لا وكس ولا شطط)^(٢).

الثالث: أن لازم المنع إشاعة إنتاج الرجل ليتربح به غيره من الناشرين، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (سورة البقرة)، وهو معارض لأصل شرعي قطعي، هو حق الإنسان في ملك ثمرة جهده فبأي وجه يمنع منه والنبي ﷺ يقره كما في حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: "إن أطيب ما أكلتم من كسبكم"^(٣)، والله تعالى يقول: (...وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) (سورة الأعراف).

(١) انظر: بحثه: حقوق التأليف (ص ٢١٤ - ٢١٥) مجلة مجمع السنة الأولى العدد الثاني الطبعة الثالثة (١٤١٢هـ).

(٢) الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدريني (ص ٣٣٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣١/٦)، حديث رقم (٢٤٠٧٨)، وأبو داود في السنن: كتاب البلوع، باب الرجل يأكل من مال ولده (٢٨٨/٣)، حديث رقم (٣٥٢٨)، والنسائي في المجتبى: كتاب البيوع، باب الحث على الكسب (٢٤٠/٧)، حديث رقم (٤٤٤٩)، وابن ماجه في السنن: كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب (٧٢٣/٢)، حديث رقم (٢١٣٧). وصحح هذا الحديث أبو حاتم الرازي وأبو زرعة كما في التلخيص الحبير، لابن حجر (١٦/٤).

د- يقول الشيخ محمد تقي العثماني: "وربما يقال: إن الاعتراف بحق الطباعة لفرد واحد، يسبب كتمان العلم، ولكن كتمان العلم إنما يكون إذا منع المؤلف الناس من الاستفادة بما ألفه قراءة وتبليغا، ولكن الذي يحتفظ بحق الطباعة، لا يمنع أحدا من قراءة الكتاب ولا دراسته ولا تعليمه، ولا تبليغ ما فيه، حتى إنه لا يمنع من بيعه والتجارة فيه، ولكنه يمنع من أن يطبعه الآخر بغير إذن منه، ليكسب بذلك الأرباح، فليس ذلك من كتمان العلم في شيء"^(١).

الدليل الثاني: أن الإذن بالطبع الذي يحرص المؤلف على احتكاره، ليس مما يمكن التصرف فيه شرعا.. يقول الشيخ محمد برهان الدين السنبلي^(٢): "ولكن المصنف إذا سمح لأحد بالطبع فحسب، فليس له أن يبيع هذا الحق - أي يسمح لآخر بالطبع، ويأخذ منه المال، فإن مجرد الإذن ليس مما يمكن بيعه وشراؤه شرعا"^(٣).

الدليل الثالث: أن إتاحة الكتاب - شأنه شأن المنتج الصناعي بحيث يستطيع كل أحد إعادة طبعه أو إنتاجه دون إذن المؤلف أو المبتكر - لا يترتب عليها أي ضرر بالمبتكر، فأقصى ما هنالك أن تحرمه من جزء من الربح، كان يمكنه الحصول عليه، ولا يخفى أن نقص الربح مختلف عن إحداث الضرر.. يقول الشيخ تقي العثماني ناقلا أحد أدلتهم: "وتمسكوا ثالثا بأن الذي ينتج هذا الشيء المبتكر، أو يطبع ذلك الكتاب المؤلف، فإنه يسبب خسارة للمنتج أو المؤلف، وغاية ما في الباب أنه يقلل من ربح المنتج أو المؤلف، وقلة الربح شيء، والخسارة شيء آخر"^(٤).

(١) بيع الحقوق المجردة، للشيخ تقي العثماني (ص ٢٣٨٧-٢٣٨٨) مرجع سابق .

(٢) رئيس قسم التفسير وأمين مجلس الدراسات الشرعية بدار العلوم، ندوة العلماء لكهنة الهند .

(٣) انظر: بحثه الذي عنوانه وجهة نظر حول الحكم الشرعي لحق التصنيف والتأليف ص (١٦١) مجلة

مجمع الفقه الإسلامي العدد الأول، السنة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ -

(٤) انظر بحثه: بيع الحقوق المجردة ص ٢٣٨٧ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس الجزء الثالث

١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

ونوقش هذا الدليل: بأن الواقع يقوم بخلاف ذلك، فحقيقة الأمر أننا نرفع يد المؤلف - الذي أفنى سني حياته وأنفق الجهد والمال والوقت - عن المصنف، ونتيح للتاجر الذي لم يبدل فيه جهدا أن يكسب من الأرباح بلا قيد.. فأبي عدل هذا؟
الدليل الرابع: أن العلم عبادة، ولا يجوز أخذ العوض عن القربات، ولم يزل العلماء

يبدلون العلم دون طلب العوض، سواء بالتصنيف أو بالتعليم. وينبغي للمؤلف بذل العلم ابتغاء وجه الله، لا بنية الحصول على العوض المالي أو الشهرة^(١) وإلا أوشك أن يدخل في عموم حديث النبي! "... وإنما لكل امرئ ما نوى"^(٢).

الدليل الخامس: أن الأصل في هذه الحقوق أن تشاع بين الناس، فهي من قبيل الإحسان الذي يمتنع شرعا أخذ العوض عنه. وفي ذلك يقول الشيخ عبد الله بن بيه خلال مناقشة البحوث في إحدى جلسات مجمع الفقه الإسلامي: "... أين هذه القيم اليوم، ونحن نتحدث عن الحقوق المعنوية؟ هذه الحقوق - في الأصل - يجب أن تكون مشاعة بين الناس، وأن تكون نوعا من الإحسان، نحن نعرف أن القرض لا تجوز الزيادة فيه؛ لأنه من الإحسان، ونعرف في الضمان أنه لا يجوز أن يأخذ الضامن مالا بسبب أن الضمان من الإحسان، ونعرف أيضا أن الجاه لا يجوز أخذ شيء عليه عند الجمهور، لأن ثمن الجاه هو من السحت، أين هذه المبادئ مما نبحت فيه الآن؟... وقد يكون الكتاب كتابا إسلاميا يتضمن فقها أو يتضمن تفسيراً لكتاب الله، أي حق لهذا المؤلف في حبس هذا الكتاب؟ رحم الله مالكا لو بعث اليوم وقيل له حقوق طبعك

(١) انظر بحث الدكتور زينب صالح الأشوح تقييم اقتصاد إسلامي لسوق التأليف العلمي الديني في الدول النامية ص ٥٣٧ والمقدم ضمن ندوة حقوق المؤلف: مدخل إسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي القاهرة ١- ٢ يونيو ١٩٩٦ م.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١٥/١)، حديث (١).

محفوظة على "الموطأ"، وأحمد لو قيل له حقوق طبعك محفوظة على "المسند" لأنكر ذلك إنكاراً شديداً وقال: أي حق لي على هذا الكتاب؟ إنما ألفتها للمسلمين^(١).

الدليل السادس: أن حق المؤلف على مصنفه من الحقوق المجردة^(٢) - مثل حق الشفعة - لا يقوم بالمال، ولا يستعاض عنه بالمال. وفي ذلك يقول مفتي باكستان السابق الشيخ محمد شفيع - رحمه الله - في فتوى له بعنوان: "ثمرات التقطيف في ثمرات الصنعة والتأليف": لا يجوز المنع عن النشر والصنعة لمن يسجل تأليفه أو اختراعه؛ لأن منع أحد عن التصرف في الأمر المباح لا يخلو من وجهين: أحدهما: أن يتم التصرف في ملك الآخر بلا إذنه.

الثاني: أن يؤدي هذا التصرف إلى إلحاق ضرر بالفرد أو الجماعة. والمسألة التي نحن بصدد حلها تفقد هذين الوجهين.. فلا يحفظ حق النشر للمصنف أو المبتكر، بل تتم إتاحة فرصة الانتفاع به لكل تاجر، وهذا هو النظام الاقتصادي السليم الذي يكفل الأمن للجميع.

وخلاصة الأمر أن حق التصنيف والابتكار ليس بشيء قابل لأن يكون ملكاً لأحد، فلو طبع أحد كتاباً أو نقله أو قلد صناعة بجهوده، فالمنع عن ذلك ليس بأمر مباح، بل هذا من حقه فلا يخفى أن هذا المنع ظلم لا ينبغي... ولما ثبت أنه ليس من حق المصنف أو المخترع أن يخصص التصنيف أو الابتكار لنفسه، فلا يجوز شرعاً بيع هذا الحق وشرائه؛ إذ يشترط في المبتاع والمشتري أن يكون مالا، والحق المحض (المجرد)

(١) انظر تعليقه المترجم مدونا (ص ٢٥٣٤) ضمن مناقشة بحوث الدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي المنعقدة في الكويت (١٠ - ١٥ كانون أول ديسمبر ١٩٨٨م).

(٢) الحق المجرد هو ما شرع لدفع الضرر كحق الجار في الشفعة، فهو لا يقوم بمال ولا يستعاض عنه بمال. وهذا بخلاف الحق المقرر فهو يثبت لمستحقه أصالة وابتداء كحق ولي الدم في القصاص وحق الزوج في استمرار عقدة النكاح فيحوز التنازل عنهما نظير مال.

ليس بمال، ولو أن من صلاحيته أن يكون وسيلة إلى كسب المال^(١).
وخلاصة الأمر أن هذا الاتجاه الفقهي يرى أنه لا يجوز أخذ عوض مالي عن
المصنف لجملة أسباب:

- ١- لأن الامتناع عن النشر إلا مع العوض من قبيل كتمان العلم.
- ٢- ولأن بيع الإذن بالنشر من قبيل بيع ما لا يكون بيعه شرعا.
- ٣- ولأن حرمان المؤلف من العوض المالي ليس من الخسارة ولكنه حرمان من
زيادة في الربح.
- ٤- ولأن العلم عبادة ولا يجوز شرعا أخذ العوض عن القربات.
- ٥- ولأن الأصل في المصنف أن يشاع بين الناس؛ لأنه من الإحسان الذي لا
يجوز أخذ العوض عنه.
- ٦- أن حق المؤلف هو من قبيل الحقوق المجردة التي لا تقوم بالمال ولا يستعاض
عنها بالمال.

ثانيا: أدلة المصححين لجواز أخذ العوض على التصنيف:

يمكن تقريب التصور في مسألة الاعتياض عن المصنف بالعودة قليلا إلى دعوى
القائلين بالمنع في قولهم: إن حق المؤلف من الحقوق المجردة التي لا تقوم بالمال ولا
يستعاض عنها بالمال، وهو ما يتضح مما يلي:

نظرا لعدم وجود نصوص مباشرة أو أدلة صريحة من كلام العلماء المتقدمين دالة
على جواز التصرف المالي في المصنفات الأدبية.. فقد لجأ الباحثون المعاصرون إلى

(١) عمل على ترجمة هذه الفتوى من الأردية إلى العربية د. بكر بن عبد الله أبو زيد عضو المجمع الفقهي
ووكيل وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية سابقا، وضمنها بحثه الذي عنوانه: ملكية التأليف تاريخا
وملكا" (ص ١٦٤ - ١٦٦) مجلة المجمع الفقه الإسلامي السنة الأولى العدد الثاني، الطبعة الثالثة
١٤١٢هـ.

استخراج أدلة الجواز من عمومات النصوص الشرعية ووقائع تصرف المتقدمين في المصنفات من جهة، ومن العمل على دحض أدلة النفاة من جهة أخرى.. حتى تهياً من مجموع ذلك ما يكفي لتحصيل الظن الغالب بالجواز.

أولاً: النصوص والوقائع

أ- فأما النصوص

فمنها عموم دلالة قول النبي ﷺ: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث:

صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"^(١).

يقول الدكتور فتحي الدريني: "فالحديث الشريف صريح الدلالة على أن العلم عمل، وأنه مصدر الانتفاع، وأن بالانتفاع المستمر بإنتاج العالم يكون استمرار عمله الصالح أبداً، بحيث لا تقطعه واقعة الموت"^(٢).

ومنها قوله ﷺ في حديث سهل بن سعد الساعدي- رضي الله عنه- للذي لم يجد ما يصدق به المرأة ولا خاتماً من حديد.. "قد زوجتكها بما معك من القرآن"^(٣).

"فيقال: إذا جاز تعليم القرآن عوضاً تستحل به الأبضاع، فمن باب أولى أخذ العوض عليه لتعليمه ونشره، وأولى منه أخذ العوض على مؤلف يحمل المفاهيم من الكتاب والسنة، فصارت دلالة الحديث على جواز العوض على التأليف أولى من مورد

(١) أخرجه الدارمي في السنن: كتاب، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن (١/١٤٨)، حديث رقم (٥٥٩)، والترمذي في جامعه: كتاب الأحكام، باب في الوقف (٣/٦٦٠)، حديث رقم (١٣٧٦)، وأبو يعلى في المسند (١١/٣٤٣)، حديث رقم (٦٤٥٧)، وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الزكاة، باب ذكر الدليل على أن أجر الصدقة المحبسة يكتب للمحبس بعد موته ما دامت الصدقة جارية (٤/١٢٢)، حديث رقم (٢٤٩٤)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) محمد فتحي الدريني: الفقه الإسلامي المقارن (ص ٢٧٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب إذا كان الولي هو الخاطب، (٥/١٩٧٢)، حديث (٤٨٣٨).

النص^(١).

ومن ذلك دخول السبق إلى تدوين العلم (سواء بالتأليف إنشاء أو بالترجمة أو بالتحقيق للمخطوط أو بغير ذلك من الأوجه) في حق السبق والاتقاط المعروف لدى الفقهاء فقد بشر وارد السيارة نفسه بتملك يوسف عليه السلام بالاتقاط ﴿... قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ...﴾ (سورة يوسف)، وهذا شامل لحق كل من سبق إلى شيء.

ومن ذلك ما درج عليه الفقهاء من ذكر أحكام إحياء الموات.. وأصله ما ذكره ابن قدامة بقوله: "ومن تحجر مواتا وشرع في إحيائه، ولم يتم، فهو أحق به"؛ لقوله ﷺ: "من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، فهو أحق به" رواه أبو داود^(٢)، فإن نقله إلى غيره صار الثاني أحق به؟ لأن صاحب الحق أثره به^(٣).

وعلى هذا ترى أن من سبق إلى تدوين الأفكار فقد أحرزها بعد أن كانت مشاعة لا يملكها أحد، وصارت محترمة له بحق السبق (أي من حيث الجدة والابتكار)، وذلك الشأن أيضا بالنسبة لمن أحيا مواتا من العلم كتدوين المخطوط وترجمة المصنف قياسا على الأرض الوارد حكمها في قوله ﷺ: "من أحيا أرضا ميتة فهي له"^(٤).

(١) ملكية التأليف، د. بكر أبو زيد (ص ١٩٩).

(٢) هذا اللفظ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كتاب إحياء الموات حديث رقم (١٢١٢٢) وأخرجه أبو داود في كتاب الخراج حديث رقم (٣٠٧٣) بلفظ (من سبق إلى ماء، لم يسبقه إليه مسلم، فهو أحق به)، ولم يخرج باللفظ الذي ذكره ابن قدامة.

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة (٢/ ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٣٨)، حديث رقم (١٤٦٧٧)، والترمذي في الجامع: كتاب، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات (٣/ ٦٦٣)، حديث رقم (١٣٧٩)، من حديث جابر بن عبد الله. قال الترمذي: حديث صحيح. وأخرجه أبو داود في سننه: كتاب، باب في إحياء الموات (٣/ ١٧٨)، حديث رقم (٣٠٧٣)، والنسائي في السنن الكبرى: كتاب، باب (٣/ ٤٠٥)، حديث رقم (٥٧٦١)، وأبو يعلى في المسند (٢/ ٢٥٢)، حديث رقم (٩٥٧) من حديث سعيد بن زيد. وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٥٩٧٥).

٢- وأما الوقائع الفقهية

فمنها ما سارت عليه سنة الأفاضل بوقف الكتب امتثالاً لترغيب النبي ﷺ في تحبیس منافع الأموال^(١) (صدقة جارية)، فقد ذكر المؤرخون وقائع كثيرة في وقف^(٢) الكتب: منها وقف سابور لدار العلم سنة (٣٨١) هـ، وفيها عشرة آلاف مجلد^(٣). ومن ذلك أيضاً: واقعة وقف زيد بن الحسن الكندي (ت ٦١٣) كتبه التي ذكر ابن كثير أنها بلغت سبعمائة وواحد وستين مجلداً.

(١) عن ابن عمر، قال: أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخير، لم أصب مالاً أنفس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث». قال: فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القريب وفي سبيل الله وابن السبيل والضعيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً غير متمول فيه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف (٩٨٢/٢)، حديث (٢٥٨٦). ومسلم في صحيحه: كتاب الوصية، باب (١٢٥٥/٣)، حديث (١٦٣٢).

(٢) الوقف في اللغة: الحبس والإمسك، والوقف والتحبس والتسبيل كلها مرادفات بمعنى واحد، قال الأزهري: يقال: حبست الأرض ووقفته، و«حبست» أكثر استعمالاً. ويقال: وقفت الأرض والدار أقفها وقفاً، وهذه هي اللغة الفصيحة المشهورة، ولا يقال: «أوقفت» إلا في لغة رديئة. وشيء موقوف ووقف أيضاً، تسمية بالمصدر، والجمع: أوقاف، مثل ثوب وأثواب. انظر: تهذيب اللغة للأزهري، مادة (ح ب س)، (٣٤٢/٤)، والمصباح المنير للفيومي، مادة (وق ف)، (ص ٦٦٩). تحرير التنبيه للنووي (ص ٢٥٩). واصطلاحاً: عرفه الحنفية بأنه: «حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة على الفقراء، أو على وجه من وجوه الخير».

وعرفه المالكية بأنه: «حبس عين لمن يستوفي منافعها على التأيد». وعرفه الشافعية بأنه: «حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود».

وعرفه الحنابلة بأنه: «تحبیس مالک مطلق التصرف في ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته». الفتاوى الهندية (٣٥٠/٢). وانظر: تبیین الحقائق للزيلعي (٣٢٥/٣)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٦/٢٢١)، ونهاية المحتاج، للرملي (٣٥٨/٥). وانظر أيضاً: فتح الوهاب للشيخ زكريا الأنصاري (١/٤٤٠)، وكشاف القناع، للبهوتي (٤/٢٤٠).

(٣) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٢/٥٤) مطبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

ومن ذلك ما شاع من تناول الفقهاء لأحكام العارية^(١) بالنسبة للكتب، فقد كان بعض الفضلاء يلتبس الأجر بإعارتها وبعضهم كان يمتنع عن الإعارة خشية آفة الضياع، وبعضهم كان لا يعير إلا بالرهن توثقا وحيطا، واعتبر بعض السلف منع مالك الكتاب من كتابه الذي أعاره غلولا؛ قال القرطبي: "ومن الغلول حبس الكتب عن أصحابها، ويدخل غيرها في معناها قال الزهري: إياك وغلول الكتب! فقليل له: وما غلول الكتب؟ قال: حبسها عن أصحابها"^(٢).

وكتب التاريخ زاخرة بوقائع دالة على تمول الكتب وارتفاع قيمتها في تصرفات الناس من بيع وإجارة وهدية... إلخ مما لا يحتاج إلى بسط.

المطلب الثاني: حكم تقليد المخترعات والمصنوعات:

إن تقليد المخترعات والمصنوعات فيه تعد شديد على الحقوق المالية لأصحابها، وهذه الحقوق قد تكون عرضة للتعدي عليها بأي صورة من صور التعدي.

والتعدي على حقوق الابتكار - المعبرة شرعا - سواء كان اختراعا أو تأليفا له

(١) العارية لغة: اسم مصدر من أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه وتعور واستعار: طلب إعارته، واعتوروا الشيء وتعوروه: تداولوه. وعاره يعوره ويعيره: أخذه وذهب به وأتلفه. وقيل العارية: بالتشديد - كأنها منسوبة إلى العار؛ لأن طلبها عار وعيب. والعاراة أيضا: العارية. وهو يتعورون العواري بينهم تعورا. واستعاره ثوبا فأعاره إياه. انظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هندائي - بيروت - دار الكتب العلمية، ط ١ (٢٠٠٠م)، (٣٤٥/٢)، لسان العرب، لابن منظور (٦١٨/٤)، القاموس المحيط ١٠١٠/٢، تاج العروس للزبيدي (١٦٣/١٣).

وفي الاصطلاح: وعرفها ابن عابدين بأنها: تمليك المنافع مجانا. عرفها ابن قدامة بأنها: إباحة الانتفاع بعين من أعيان المال، ثم ردها. وعرفها الدردير بأنها: تمليك منفعة مؤقتة بلا عوض.

وعرفها النووي بأنها: إباحة الانتفاع بالشيء مع بقاء عينه. انظر: حاشية ابن عابدين ٥٠٢/٤، المبسوط، للسرخسي ١٣٣/١١، الشرح الصغير ٥٧٠/٣، الزرقاني ١٢٦/٦، القوانين الفقهية: ص ٣٧٣، و شرح المنهاج وحواشيه ١١٥/٥، مغني المحتاج، للخطيب الشربيني ٢٦٣/٢، والمغني شرح الخرقى، لابن قدامة ١٢٨/٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٦٢) دار إحياء التراث العربي بيروت (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

آثاره السلبية على صاحب الابتكار خاصة، وعلى الأمة عامة، فليس أثن ولا أعز على المرء من ثمة أخرجها بفضل الله تعالى ثم بجدته ونشاطه، وقدح زناد قريحته، وإعماله الفكر في سبيلها، هي عنده من تليد ملكه، وزبدة فكره، ولها قيمتها عنده، يؤلمه الاعتداء عليها، ويشعر في حالة ضعف حمايتها أو انعدامها بخيبة الأمل، فينطفئ مصباح إنتاج، وتضعف همته، وينصرف عن الإبداع والإنتاج^(١)؛ لأنه يرى أن ذلك الاختراع أو التأليف الذي قضى فيه بعضا من عمره، وصرف فيه جزءا ثميناً من وقته، وأنفق فيه كثيراً من ماله، أصبح لقمة سائغة لغيره، وثمره تعهدا هو زرعاً وسقياً ثم يقطفها غيره، هذا إن لم ينسبها المعتدي كذلك لنفسه.

ولا شك أن هذا يعود على الأمة بالضرر العام في الدين بانتشار الكذب والتدليس والزور والخيانة، وفي الدنيا بإحجام المبتكرين والمبدعين عن الإسهام بأفكارهم وتجاربهم مادام أن النتيجة هي التعدي على هذه الجهود باستغلالها وربما ادعائها.

إذا تبين هذا، فإنه ينبغي العمل على حماية هذه الحقوق من العبث، وصيانتها عن الاعتداء، وتمكين أصحابها من الاحتفاظ بما بذلوه فيها من جهد ومال؛ إذ إن هذه الحقوق شرعية، فحمايتها متوجبة شرعاً، بالإرجاع إلى أصول الشرع وقواعده، وينبغي على المسلمين على إعمال لائحة شرعية فيها الضمانات الشرعية والإدارية لحماية هذه الحقوق^(٢).

وإذا ثبت هذا، يثبت لدينا حرمة تقليد المنتجات والسلع والمخترعات، وتقليد المؤلفات الفكرية أو الأعمال الذهنية، لأن هذا يعد من باب التعدي على حقوق الغير الذي يحرمها الإسلام، ويتوعد بالعقاب لفاعلها.

(١) ينظر: حقوق الإنتاج الذهني، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) ينظر: فقه النوازل ١٦٥/٢، ١٦٧.

ومما يدل على حرمة التقليد ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(١).

وجه الدلالة من الآية الكريمة: أن الله سبحانه وتعالى هوى عباده المؤمنين أن يأكل بعضهم أموال بعض بالباطل، وكل من أخذ أموال غيره، وأكله من غير الوجه الذي أذن به الشرع، فقد أكله بالباطل^(٢).

٢- ما رواه أبو بكرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قد خطب في الناس يوم النحر في حجة الوداع، وقال: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا»^(٣).

وجه الدلالة من الحديث: أنه تأكيد شديد على حرمة الاعتداء على أموال المسلم، وتقليد المصنوعات والمخترعات والمؤلفات فيه انتقاص لحقوق أصحابها وتضييع لها، فيكون محرماً.

٣- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٤).

(١) سورة النساء، الآية ٢٩.

(٢) انظر: تفسير الطبري (٥٤٨/٣)، حيث يقول الطبري: "ولا يأكل بعضكم أموال بعض فيما بينكم بالباطل، وأكله بالباطل: أكله من غير الوجه الذي أباحه الله لأكله".

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع» (٣٧/١)، حديث رقم (٦٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب القسامة والمخاريق والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (١٣٠٥/٣)، حديث رقم (١٦٧٩). واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب من بين في حقه ما يضر بجاره (٣٣٣/٢)، حديث رقم (٢٣٤١)، وأحمد في مسنده (٤٤٦/٦)، وأبو يعلى في مسنده (٣٩٧/٤)، حديث رقم (٢٥٢٠)، والدارقطني في السنن، كتاب البيع (٧٧/٣)، حديث رقم (٢٨٨)، والحاكم في المستدرک، (٦٦/٢)، حديث رقم (٢٣٤٥). وقال: صحيح على شرط مسلم. وقال أبو داود: هو أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه. انظر: خلاصة البدر المنير لابن الملقن (٤٣٨/٢).

وجه الدلالة من الحديث: أنه نص في تحريم جميع أنواع الضرر، وتقليد المصنوعات والمخترعات والمؤلفات يلحق أضراراً بالغة بأصحابها، فيكون محرماً.

٤- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه»^(١).

وجه الدلالة من الحديث: أنه نص في تحريم جميع أنواع الضرر، وتقليد المصنوعات والمخترعات والمؤلفات يلحق أضراراً بالغة بأصحابها، فيكون محرماً.

٥- نص بعض العلماء على ضمان المنافع إذا فوتت على أصحابها، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، وذلك يدل على مالية هذه المنافع، وحرمة التعدي عليها.

قال الإمام النووي: "النوع الثاني: المنافع، وهي أصناف: منها: منافع الأموال من العبيد والثياب والأرض وغيرها، وهي مضمونة بالتفويت. والفوات تحت اليد العادية، فكل عين لها منفعة تستأجر لها، يضمن منفعتها إذا بقيت في يده مدة لها أجره حتى لو غصب كتاباً وأمسكه مدة وطالعه، أو مسكا فشمه، أو لم يشمه لزمه أجرته. ولو كان العبد المغصوب يعرف صنائع، لزمه أجره أعلاها أجره، ولا يلزمه أجر الجميع"^(٢).

وقال ابن قدامة: "على الغاصب أجر الأرض منذ غصبها إلى وقت تسليمها. وهكذا كل ما له أجر، فعلى الغاصب أجر مثله، سواء استوفى المنافع أو تركها حتى ذهبت؛ لأنها تلفت في يده العادية، فكان عليه عوضها، كالأعيان"^(٣).

وقال البهوتي: "وإن كان للمغصوب منفعة تصح إجارتها) يعني إن كان المغصوب مما يؤجر عادة (فعلى الغاصب أجره مثله مدة مقامه في يده) سواء (استوفى) الغاصب

(١) رواه مسلم في صحيحه - كتاب الآداب، باب تحريم ظلم المسلم أخاه وخذله واحتقاره (١٩٨٦/٤)، برقم (٢٥٦٤).

(٢) روضة الطالبين (١٣/٥).

(٣) المغني شرح مختصر الخرقي، لابن قدامة (١٨٣/٥)، وانظر: الشرح الكبير، لابن أبي عمر (٣٨٥/٥).

أو غيره (المنافع أو تركها تذهب) ؛ لأن كل ما ضمن بالإتلاف جاز أن يضمه بمجرد التلف في يده كالأعيان"^(١).

وبناء على هذه النصوص، نستطيع أن نقرر أن التعدي على حقوق المؤلف أو المخترع أو المصنع، من خلال تقليد السلع والمصنوعات والمخترعات، من الأعمال التي يلزم ضماؤها بالتعدي عليها، مما يعني أنها مال متقوم، يحرم غصبه وأخذه بغير حقه.

٦- إن التقليد ينطوي على الغش في الصناعة بما يتضمنه من خطورة كبيرة على صحة الناس، وقد نبه العلماء على ضرورة مكافحة الغش في الصناعة، ومقاومته، قال ابن القيم عن وظائف المحتسب: "ولخطورة غش الناس في الصناعات والبياعات بعامة، فقد نبه العلماء السابقون - رحمهم الله تعالى - على ضرره، وواجب ولي الأمر تجاه ذلك، فيقول ابن القيم - رحمه الله تعالى:

"ويأمر والي الحسبة بالجمعة والجماعات وأداء الأمانة والصدق، والنصح في الأقوال والأعمال، وينهي عن الخيانة وتطفيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات، ويتفقد أحوال المكايل والموازين، وأحوال الصناع الذين يصنعون الأطعمة والملابس والآلات، فيمنعهم من صناعة المحرم على الإطلاق كآلات الملاهي، وثياب الحرير للرجال، ويمنع من اتخاذ المسكرات، ويمنع صاحب كل صناعة من الغش في صناعته ...

ومعظم ولايته وقاعدتها: الإنكار على هؤلاء الزغلية، وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها، فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة، والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه، فعليه ألا يهمل أمرهم وأن ينكل بهم وأمثالهم، ولا يرفع عنهم

(١) كشف القناع (٤/١١١).

عقوبته، فإن البلية بهم عظيمة، والمضرة بهم شاملة"^(١).

١- أفق الكثير بحرمة نسخ الأعمال الفكرية دون إذن أصحابها، ومن ذلك فتوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، والتي جاء فيها ما يلي:

أعمل في مجال الحاسب الآلي، ومنذ أن بدأت العمل في هذا المجال أقوم بنسخ البرامج للعمل عليها، ويتم ذلك دون أن أشتري النسخ الأصلية لهذه البرامج، علماً بأنه توجد على هذه البرامج عبارات تحذيرية من النسخ، مؤداها: أن حقوق النسخ محفوظة، تشبه عبارة (حقوق الطبع محفوظة) الموجودة على بعض الكتب، وقد يكون صاحب البرنامج مسلماً أو كافراً، وسؤالي هو: هل يجوز النسخ بهذه الطريقة أم لا؟ فأجابوا:

"لا يجوز نسخ البرامج التي يمنع أصحابها نسخها، إلا بإذنها؛ لقوله ﷺ: (المسلمون على شروطهم)؛ ولقوله ﷺ: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه)؛ وقوله ﷺ: (من سبق إلى مباح فهو أحق به)، سواء كان صاحب هذه البرامج مسلماً أو كافراً غير حربي؛ لأن حق الكافر غير الحربي محترم كحق المسلم، وبالله التوفيق" انتهى.

وبناء على ما سبق فلا يجوز لأحد أن ينسخ شيئاً مما حُفظت حقوق نسخه لأصحابه، كما لا يجوز شراء شيء مما تُنسخ من هذه البرامج من غير إذن أصحابها، ومع سهولة وسائل الاتصال اليوم لم يعد هناك ما يصعب تحصيله وشراؤه، فالبرامج الأصلية موجودة، ولا بد في الوكالات الرسمية لأصحاب تلك الشركات، كما أنها موجودة في مواقع الشركات نفسها على الإنترنت، ويمكن بكل سهولة شراؤها وتحصيلها من تلك الأماكن"^(٢).

(١) الطرق الحكمية، لابن قيم الجوزية ص ٢٠٢، وينظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣١٥، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ٩١.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٣/١٨٨).

وبمثل ذلك الرأي جاء قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في موضوع "الحقوق المعنوي" برامج الحاسوب والتصرف فيها وحمايتها:

بعد اطلاع المجلس على البحوث المقدمة في موضوع "الحقوق المعنوية (برامج الحاسوب) والتصرف فيها وحمايتها"، ومناقشة الأبحاث المقدمة، واستعراض الآراء الفقهية في الموضوع، وأدلتها باستفاضة، مع الربط بين الأدلة الفقهية وقواعد الفقه وأصوله والمصالح ومقاصد الشرع؛ قرر ما يلي:

أولاً: يؤكد المجلس ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مؤتمره الخامس بالكويت، من ١ إلى ٦ جمادى الأولى ١٣٠٩هـ، الموافق ١٠ إلى ١٥ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨م، قرار رقم ٤٣ (٥/٥) ونصه:

١- الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف، والاختراع، والابتكار، هي حقوق لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية لتمول الناس لها، وهذه الحقوق يُعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

٢- يجوز التصرف في الاسم التجاري، أو العنوان التجاري، أو العلامة التجارية، ونقل أي منها بعوض مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

٣- حقوق التأليف والاختراع والابتكار مصنونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها". انتهى قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

ثانياً: إن برامج الحاسب الآلي، سواء أكانت برامج تشغيلية أم برامج تطبيقية أم تخزينية، وسواء أكانت برامج المصدر المهيمنة على جميع عمليات التخزين والإدخال والإخراج للبيانات أو المحررة بإحدى لغات الحاسوب، لها قيمة مالية يُعتدُّ بها شرعاً، فيجوز التصرف فيها لأصحابها من المنتجين أو الوكلاء بالبيع والشراء والإجارة

ونحوها، إذا انتفى الغرر والتدليس.

ثالثاً: بما أنّ هذه البرامج حق مالي لأصحابها، فهي مصونة شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها؛ رعاية لحقوق الآخرين الذين بذلوا جهوداً وأموالاً في إنتاجها، ومنعاً لأكل أموال الناس بالباطل.

رابعاً: يجب على مشتري البرامج أن يلتزم بالشروط التي لا تخالف الشرع والقوانين المنظمة لتداولها؛ للنصوص الدالة على وجوب الوفاء بالعقود والالتزام بالشروط، فلا يجوز استنساخها للغير ما دام العقد لا يسمح بذلك.

خامساً: لا يجوز شراء البرامج التي علّم أنها مسروقة أو مستنسخة بوجه غير مشروع، ولا المتاجرة بها.

سادساً: يجوز لمشتري البرنامج أن يستنسخ منها لاستعماله الشخصي.

سابعاً: على الشركات المنتجة والوكلاء عدم المبالغة في أثمان البرامج.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد هذا التطواف الطويل في موضوع جرائم التزييف والتقليد في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي، أسجل ههنا أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وهي على النحو التالي:

١. التزييف نوع من أنواع الغش والكذب والاحتيال، وكلها أخلاف مذمومة في الإسلام، وقد اتفق الفقهاء على أن الغش حرام، سواءً كان بالقول أو بالفعل.
 ٢. اتفاق القانون الكويتي مع الفقه الإسلامي في تجريم تزييف العملة النقدية، وجعلها من المحرمات التي لا يجوز الإقدام عليها.
 ٣. الراجح في الفقه الإسلامي هو جواز أخذ العوض على التصنيف والتأليف.
 ٤. حرمة تقليد المنتجات والسلع والمخترعات، وتقليد المؤلفات الفكرية أو الأعمال الذهنية، لأن هذا يعد من باب التعدي على حقوق الغير الذي يحرمها الإسلام، ويتوعد بالعقاب لفاعلها.
 ٥. اتفاق القانون الكويتي مع الفقه الإسلامي في تجريم تقليد السلع والمنتجات والمخترعات، والأعمال الفكرية والفنية.
- ليس لعقوبة التزييف والتقليد في الفقه الإسلامي حدٌ مقدر، وإنما يعزر عليهما الإمام بما يراه مناسباً لحجم الجريمة وأثرها، وقصد الجاني وغيرها من الحيثيات التي تؤثر في الحكم، وللحاكم أن يقدر عقوبة التشهير أو الضرب أو الحبس، أو كشف رأس الجاني وإهانته إلى غير ذلك.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

- ١- تشجيع طلبة الدراسات العليا على دراسة موضوعات الفقه الإسلامي، بمنهج جديد يكون من أسسه ربط مسائل الفقه الإسلامي بالواقع المعاصر، والتطبيق العملي لأفكار الفقهاء المتقدمين على المسائل العصرية.
- ٢- أوصي لجنة العمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري الكويتي، بسرعة تقنين أحكام الفقه الإسلامي الخاصة بالجنایات والحدود، وتقديمها إلى المشرع الكويتي، حتى يمكننا إزالة الخلافات التي قد توجد بين الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي فيما يخص قانون الجزاء.
- ٣- هناك بعض الموضوعات الفقهية التي تحتاج من الباحثين إلى توجيه عنايتهم بها، من خلال الدراسة المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، مثل: المصطلحات العلمية القانونية التي لا يوجد تعريف لها في الفقه الإسلامي على الرغم أن الفقهاء قد تناولوا موضوعاتها بالشرح والبحث.
- ٤- إنشاء أقسام علمية جديدة لمسائل النوازل والقضايا المعاصرة بالكلية والمعاهد التي تعنى بدراسة الشريعة الإسلامية، وأن تقوم هذه الأقسام بتدريب الطلبة على دراسة وبحث المسائل المستجدة سواء في الجنایات أو أحكام الأسرة، أو المعاملات المالية، حتى يكون لدينا قاعدة شرعية من الباحثين الشرعيين المميزين القادرين على معالجة والتصدي لكافة المسائل المستجدة والنوازل.

مراجع البحث

- الإتيقان في علوم القرآن. للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١٠هـ). دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الأحكام السلطانية، لعلي بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- أحكام القرآن. لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتي، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين علي بن محمد الجزري، الشهير بابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وآخرين، دار الشعب - القاهرة.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان ابن أحمد المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير، مطبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ.
- بيع الحقوق المجردة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس الجزء الثالث، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، دار الهداية - بيروت.
- التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبدالله محمد بن يوسف المسواق (ت ٨٩٧هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٩٨هـ .
- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق. لفخر الدين عثمان بن علي بن محسن الزيلعي ،

- دار الكتاب العربي - بيروت.
- تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط ١ (١٤٠٨هـ) (٦٧٧هـ).
- تحفة الأحوذى: تأليف: محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري أبو العلا (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار - زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت ٨٠٦هـ - مطبوع بحاشية إحياء علوم الدين للغزالي - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر - بيروت، (١٤٠١هـ).
- تقييم اقتصاد إسلامي لسوق التأليف العلمي الديني في الدول النامية، للدكتورة زينب صالح الأشوح، بحث مقدم ضمن ندوة حقوق المؤلف: مدخل إسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي القاهرة ١- ٢ يونيو ١٩٩٦م.
- التلخيص الحبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة (١٣٨٤هـ) (٢٥/١-٢٧).
- تهذيب اللغة. تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢-٣٧٠هـ) تحقيق محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- جامع الترمذي. لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر

- وآخرين. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- جامع البيان في تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر - بيروت، (١٤٠٥هـ).
- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب - القاهرة.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين بن عابدين الدمشقي، ط دار الفكر - بيروت، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، ت ١٢٣٠هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- حقوق الإنتاج الذهني، تأليف الدكتور/ أحمد سويلم العمري، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (١٩٦٧م).
- حواشي الشرواني وابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، للشيخ: عبد الحميد الشرواني، والشيخ: أحمد بن قاسم العبادي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- خلاصة البدر المنير، لعمر بن علي بن المللق الأنصاري، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- الدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي المنعقدة في الكويت (١٠ - ١٥ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨م).
- روضة الطالبين وعمدة المفتين. لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المكتب الإسلامي - بيروت.
- سنن ابن ماجه. لمحمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.

- سنن أبي داود. لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت.
- سنن الدارقطني، تأليف: الحافظ علي بن عمر الدارقطني (٨٥) - تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني - المدينة المنورة - (٨٦-١٩٦٦م).
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن هرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد، وخالد السبع، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- السنن الصغرى (المجتبى)، الطبعة الثالثة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. بيروت: دار البشائر الإسلامية. (١٤٠٩هـ).
- السنن الكبرى. للنسائي أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: الدكتور/ عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- سير أعلام النبلاء للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة التاسعة (١٤١٣هـ).
- شرح الخرشي على مختصر خليل، دار الفكر - بيروت.
- شرح السنّة: لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، نشر:

- المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير، تحقيق: الدكتور مصطفى كمال وصفي، نشر: دار المعارف، القاهرة - مصر.
 - الشرح الكبير على متن المقنع. تأليف: الشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ). المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.
 - صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي - بيروت (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
 - صحيح البخاري. لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق الدكتور مصطفى أديب البغا، دار ابن كثير - اليمامة، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
 - صحيح الجامع الصغير وزياداته، لمحمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي - بيروت.
 - صحيح مسلم. لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
 - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لمحمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، الشهير بابن قيم الجوزية، ط مطبعة المدني، القاهرة، تحقيق: د. محمد جميل غازي.
 - عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، (١٤١٥هـ).

- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، للشيخ نظام وجماعة علماء من الهند، ط دار الفكر، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م، بيروت.
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- فتوح البلدان: لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: رضوان محمد رضوان، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ.
- الفروع للشيخ الإمام العلامة شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدريني (ص ٣٣٤).
- فقه النوازل، د. بكر عبد الله أبو زيد، مطابع الفرزدق - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- القوانين الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت (١٢١/٦).
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى.
- المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح، ط. المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠١هـ -

- ١٩٨١م).
- المبسوط للسرخسي، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الأول، السنة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ.
- مجمع الزوائد، لنور الدين الهيتمي، دار الريان للتراث - مصر، (١٤٠٧هـ).
- المجموع شرح المذهب للشيرازي: لحي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، أكمله وحققه وعلق عليه: محمد نجيب المطيعي، نشر: مكتبة الإرشاد، جدة - السعودية.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي علي بن سيده، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المحلى، لأبي محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر - بيروت.
- المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون عن ابن القاسم. دار الكتب العلمية - بيروت. د.ت.
- المستدرك على الصحيحين - تأليف: الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) - تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطار - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.
- المسند، لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، اعتنى به: حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة - مصر.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).
- المعجم الأوسط. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين - القاهرة، (١٤١٥هـ).
- المعجم الكبير. لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ) - ١٩٨٣م).
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، ط دار الفكر، بيروت.
- المغني شرح مختصر الخرقي، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المعروف بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (١٤٨/٩).
- مقدمات ابن رشد الجلد (٤٢٩/٥) مطبوع على هامش المدونة.
- المقدمات الممهديات، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- ملكية التأليف تاريخاً وملكاً، د. بكر أبو زيد. مجلة المجمع الفقه الإسلامي السنة الأولى العدد الثاني، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد الخطاب، دار الفكر - بيروت.

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين الرملي، ط دار الفكر، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي. فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة. د.د.
- نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الجليل - بيروت، (١٩٧٣م).

* * *